غرفة التجارة والصناعة والخدمات
لجهة فاس مكناس

بلاغ

عقد مكتب غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس اجتماعه العادي يوم السبت 25 فبراير 2023، وقد أدرج خلاله تدارس الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية وما أفرزته من تكثيف لحملات المراقبة بهدف مواجهة موجة غلاء الأسعار خاصة في شقها المتعلق بالمواد الغذائية وضمان جودتها والسهر على التزويد المنتظم للأسواق بجميع المواد الاستهلاكية ومحاربة ظاهرة المضاربة والممارسات الاحتكارية اللامشروعة.

وفي هذا السياق، يثمن مكتب الغرفة كل التدابير التي تمكن من حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق الأمن الغذائي كما يؤكد على أن الحالات المنفردة لا يمكن إسقاطها على عموم التجار وبصفة خاصة مهنيو تجارة التقسيط، لما يقومون به من أدوار اجتماعية أساسية وما يبذلونه من مجهودات لضمان تموين السوق المحلية بجميع المواد الاستهلاكية وتطبيق أثمان معقولة، وفي أحيان كثيرة بالتقليص من هوامش ربحهم، مراعاة لوضعية السوق الحقيقية وتفاعلا مع الوضع المعيشي في محيطهم الاجتماعي.

وبهذا الصدد، ذكر مكتب الغرفة بأن عمليات المراقبة، وبغض النظر عن خصوصية الظرفية الحالية، تتم بشكل اعتيادي ومستمر ومن ثم فإن الغرفة دأبت على تنظيم لقاءات دورية في مقراتها بجميع أقاليم الجهة بانخراط فاعل من الجمعيات التجارية وبتنسيق مع جميع الجهات المعنية في مجال المراقبة للتواصل والتحسيس بمقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة وما تفرضه من واجب إشهار أثمان المنتجات ومراقبة جودتها ومدة صلاحيتها وشروط تخزينها مع التركيز على فترات تتميز بارتفاع لوثيرة الاستهلاك والطلب على مختلف المواد الاستهلاكية.

وفي معرض تشخيص مكامن الخلل الذي أدى إلى الارتفاع غير المسبوق ودون الخوض في المسببات الخارجية أو المرتبطة بأحوال الطقس، شدد مكتب الغرفة على راهنية واستعجالية الانكباب، في إطار مقاربة تشاركية وباستشارة الغرف المهنية، على إصلاح سلاسل التسويق و تقنين أدوار الوسطاء و تنظيم أسواق الجملة و المجازر و أسواق السمك و عصرنة مسالك التوزيع و رقمنة عدد من الخدمات بما يمكن من تتبع مستوى الأسعار و توجيهها و استباق التفاوت بين العرض و الطلب و عقلنة هوامش الأرباح.

كما تطرق مكتب الغرفة للشق الإعلامي المرتبط بحملات المراقبة حيث أثار الانتباه إلى ضرورة التقيد بالمقتضيات القانونية فيما يتعلق باحترام الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية و التذكير بالتبعات القانونية لبث أو توزيع أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو بث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، تمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو تهدف للتشهير بهم ومن ثم فإن مكتب الغرفة إذ ينوه بالمواكبة الإعلامية الرصينة و الهادفة فإنه يشجب تسرع أو جنوح البعض إلى اعتماد الإثارة و نشر أخبار زائفة قبل التبين من حقيقة الأمر و صحة الخبر.

والسلام.